



الحقوقي الجزائري أنور مالك في حوار خاص مع «الصريح»:

تونس أمام 3 سيناريوهات... والرئاسة ستحدد المستقبل النهضة لم تنهزم في التشريعية

أجرى الحوار مراسلنا الخاص من الجزائر: أنس الصبري

اعتبر المراقب العربي السابق في سوريا، أنور مالك، أن التجربة الديمقراطية في تونس، فريدة من نوعها مقارنة بما يجري في شمال أفريقيا والعالم العربي، خاصة بعد نتائج الانتخابات التشريعية التي وصفها بأنها عقاب لـ«الترويك»، وعبّر عن تخوفاته من مرحلة صعبة قد تواجهها تونس إن سقطت الطبقة السياسية في مستنقع تصفية الحسابات، وأوضح في حوار لـ«الصريح»، أن تونس مازالت لحد اللحظة تصنع الاستثناء بين دول ما سمي بـ«الربيع العربي» التي غرقت في حروب دموية وصراعات مختلفة، ولكن هذا الاستثناء لا يؤتمن، فالمتربصون كثيرون، وقدم 3 احتمالات بخصوص الانتخابات الرئاسية المقررة الأحد المقبل، التي حسبته ستحدد مستقبل البلاد.

نعم، تحدثت من قبل أن إيران هي التي تحتل كل من سوريا والعراق ثم لبنان بتنظيم «حزب الله»، وأضيفت لها اليمن حاليا عن طريق الحوثيين. والدور الإيراني الآن يعمل على الحفاظ على نفوذه في هذه الدول. ويجب أن ننبه لأمر هام أن إيران تخوض حروبا مصيرية لها في دول عربية، وتستعمل العرب الشيعة ضد العرب السنة، وهذا يدخل في إطار تصدير الثورة الخمينية التي لن تنجح إلا بتدمير الدول العربية عموما والكبرى خصوصا، ومن بينها السعودية، العراق، سوريا، مصر والجزائر.

ما حقيقة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»؟
«داعش» هو تنظيم خرج من رحم القاعدة، كان في العراق وقدمت له مساعدات غير مباشرة من حكومة المالكي وذلك في إطار اتفاق استخباراتي جرى في لبنان قاده حسن نصرالله مع السفارة الإيرانية والمخابرات العراقية والسورية.

التنظيم لما كان اسمه «الدولة الإسلامية في العراق» كان مخترقا من طرف المخابرات العراقية وبعتراف من هذا الجهاز عبر وثيقة مسربة نشرها موقع «الخليج أونلاين» مؤخرا، وهذا الاختراق يعني أنه إيراني لأن الجهاز العراقي هو مجرد فرع للمخابرات الإيرانية.

وبخصوص نشاطه في سوريا فذلك جاء ضمن اتفاق بين نظام الأسد وحلفائه من أجل تحويل الثورة إلى مستنقع تتصارع فيه جماعات متشددة مدرجة دوليا في قوائم الإرهاب. لذلك في نظري وتقديري الشخصي، أن ما قدمه تنظيم «داعش» لنظام الأسد وإيران لم يقدمه «حزب الله» وكل الميليشيات الإيرانية التي تقاوت في سوريا أو العراق.

هل التحالف الدولي ضد «داعش» حل أم مشكل؟
أعتقد أن التحالف الدولي لديه رؤيته في مواجهة تنظيم «داعش»، ونحن لا نملك معطيات كاملة حولها، ولكن بحكم التجارب السابقة، فمنذ إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، تحول المشروع إلى مسخرة حقيقية، حيث أنه لحد الآن لم يضح سوى الإرهاب، والسبب يعود لتقديرات خاطئة أو أن هذه الجهات الدولية لا تريد القضاء على الإرهاب، وتصنع حتى تحقق مكاسبها المتعددة في المنطقة العربية والإسلامية.

لا يمكن القضاء على «داعش» إن لم يتم اجتثاث الأسباب الجذرية التي أدت إلى صناعة الوحشية المضادة وهي نظام الأسد في سوريا ونظام ملاي إيران في العراق، كما أن الكيل بمكيالين من طرف القوى العظمى في التعامل مع الميليشيات يساعد كثيرا على صناعة الإرهاب، حيث صرنا نرى التنظيمات الشيعية التي تقتل في سوريا والعراق ولبنان واليمن لا تتهم بالإرهاب ولا يتصدى لها العالم مادامت لا تهدد مصالح القوى العظمى، أو أنها حليلة سريّة لها. أما التنظيمات المحسوبة على السنة فيمجرد ظهورها تتهم بالإرهاب، وهذا يدفعها إلى ممارسة لتحدي من يتهمونها، وهذا يدمرها ويدمر القضية التي تدافع عنها ولو كانت عادلة. الأيام القادمة كفيلة بتوضيح الأمور ولست متفائلا لحد الآن بما يجري مع «داعش» أو نظام الأسد، مادام الشعب السوري يدفع الثمن جراء مطالبته بحقه في الحياة وتقرير المصير ككل الشعوب الأخرى.

في متاهات كثيرة ومتعددة وتم اغراقه كما كان يريد نظام بشار الأسد، في مستنقعات التطرف والإرهاب للأسف الشديد، عبر تنظيمات مشبوهة ساهمت أجهزة مخابرات حليلة للنظام في وجودها ودعمها ومساعدتها. وبلا شك يتحمل المجتمع الدولي هذه المسؤولية، فالوحشية التي قابل بها بشار الأسد مظاهرات شعبه السلمية من دون حسيب ولا رقيب ستنتج وحشية مضادة حتما، وهذا ما صرحت به شخصيا لوسائل إعلام دولية بعد انسحابي من بعثة الجامعة العربية إلى سوريا، وهو بالفعل ما حدث.

هل يمكن اعتبار ثورات ما يسمى بالربيع العربي خدعة غربية يتواطؤ خليجي؟
لا أرى أن ما حدث من ثورات هي خدعة غربية أو خليجية، فهذا استخفاف بالشعوب التي ثارت ودفعت ضريبة غالية من الدماء والدموع والعرق، فالاستبداد الذي ينتشر في العالم العربي سيؤدي حتما إلى ثورات، وهذا أمر طبيعي وسيرورة تاريخية لا يمكن تجاوزها. ولكن في المقابل أيضا توجد دول غربية وعربية من الخليج أو غيره، عبثت ببعض الثورات، وساهمت في تحويلها إلى مستنقعات، خاصة تلك الدول التي تخشى وصول عدوى المظاهرات إلى ديارها، وتعلم علم اليقين أن فسادها واستبدادها لا يختلف عن حال القذافي والأسد ومبارك وبن علي وصالح.

ومبارك وبن علي وصالح. الثورات حق مشروع والدولة التي تريد أن تجنب نفسها هذه الويلات عليها أن تكون ديمقراطية وتنشر العدالة الاجتماعية وتحارب الفساد وتحافظ على الحريات العامة واستقلال القضاء وتحمي حقوق الإنسان، أما دون ذلك فإن نجت من الثورات الحالية ستغرق فيها الأجيال القادمة وقد تكون عواقبها أكثر مما نراه الآن.

كيف تقارن الأحداث في سوريا والولايات المتحدة الأمريكية؟
في سوريا ثورة شعبية على نظام مستبد تحولت إلى ثورة ثانية ضد محتل إيراني، وما يجري ضد تنظيم «داعش» هي تداعيات حتمية للاحتلال الذي كان قائما بالوكالة عبر نظام الأسد، والآن صار واضحا للعيان من خلال ميليشيات إيران المسلحة مثل «حزب الله» وغيره.

أما بالنسبة للعراق فهو أيضا محتلا من قبل إيران عبر نظام حكم موالي لها دينيا وسياسيا، يمارس أشنع أنواع التطهير العرقي والطائفي ضد فصيل كبير من الشعب العراقي وهم أهل السنة. للأسف الشديد أن دمشق وبغداد ترزحان تحت الاحتلال الإيراني ولا يمكن أن يستقر حالهما إلا بتحريرهما من هذا الغزو البشع الذي يعبث بالقيم الانسانية والوطنية.

إذن إيران لها اليد الطولى في ما يحدث بالشام؟

الأخيرة تتجه نحو المعارضة وتدعم مرشحا للرئاسيات خارج القطب الديمقراطي الذي قد يشكله الحزب الفائز.
● ثالثا: الانسداد السياسي الذي قد يصل إلى حل البرلمان من طرف الرئيس القادم، خاصة إن كان من خارج بيت الحزب الفائز. ويبقى الأمر يتعلق بمصير الانتخابات الرئاسية التي هي من ستجعل الكثير من أمور تونس واضحة نوعا ما.

وما انعكاس التحول الديمقراطي في تونس على الجزائر، وما تأثير ذلك على الجزائر سواء نجح التحول الديمقراطي أو فشل؟
أعتقد أن استقرار تونس مهم كثيرا للجزائر، وخاصة أن الحدود بين البلدين الوحيدة التي لا تزال آمنة لحد معين، وفي حال أي تدهور في الوضع الأمني التونسي سيكون خطيرا على الجزائر ويساعد الأزمة الليبية في التمدد، ويجعل الجزائر محاصرة من كل حدودها. كما أن التجربة التونسية في حال نجاحها ستكون مرجحة كثيرا للنظام الجزائري الذي لا يزال ليومنا هذا لم ينجح في إرساء قواعد المنافسة الديمقراطية، بل أن آخر انتخابات محترمة جرت في الجزائر هي تشريعية 26/12/1991. لذلك فإن الجزائر تحتاج لأجل مصلحتها دعم التجربة التونسية لأجل الحفاظ على أمن البلاد، وأعتقد أن صفقة رعتها السلطات منذ فترة لما استقبل بوتفليقة كل من الغنوشي والسبسي وحدث لقاء آخر في باريس بين نداء تونس وحركة النهضة.

أرى في حال التوافق بين النداء والنهضة فهذا سيؤكد أن تلك اللقاءات كانت لترتيب البيت الداخلي التونسي ما بعد المرحلة الانتقالية وفق مقاربة شاركت فيها السلطات الجزائرية، وقد تؤدي إلى خروج المرزوقي من السلطة لأنه غير مرغوب فيه لدى أطراف جزائرية فاعلة بسبب خلفية سابقة حول نشاطاته خلال التسعينات.

بعد تونس، كيف تقيمون وضع باقي دول الربيع العربي؟
الربيع هو نتيجة تصل لها ثورات الشعوب، أما الآن فهذه الدول تعيش خريف أنظمة مستبدة وهي لا تزال في مخاض عسير سيكون مفتوحا على كل الاحتمالات، سواء تعلق الأمر بالثورات المضادة أو بالحروب الأهلية أو غير ذلك. ومادامت توجد أطراف عربية ودولية لا تريد أن تصل الشعوب العربية لربيعها فستبقى هذه الدول التي سقط طغاتها يغرقت في مستنقعات مختلفة، وإن كان وضع تونس يختلف بحكم أن البلد صغير، وحالتها السياسية والأمنية ليست مثل ليبيا أو مصر أو اليمن أو سوريا، وإن كنت لا أستبعد وصول الموجات المضادة إليها في المستقبل أن لم يكن حكما أكثر حكمة وحنكة. أما الوضع في سوريا فقد دخل

كيف تقيمون الانتخابات التشريعية في تونس، ونتائجها؟
بلا شك أن الانتخابات في تونس تجربة فريدة مقارنة بما يجري في المنطقة المغاربية والعالم العربي، فأول مرة نجد أنفسنا كمحللين لا نملك اليقين بالجهة التي ستكون النتائج في صالحها، عكس ما يجري في بقية الدول العربية الأخرى حيث أن السلطة الحاكمة دائما تأتي النتائج في صالحها. فالرئيس المرزوقي مني حزبه بهزيمة نكراء، وحركة النهضة تراجع للترتبة الثانية بعدما كانت هي الأولى في المجلس التأسيسي.

أما نتائجها فهي طبيعية في الدول الديمقراطية، فالشعوب تريد التغيير وتطلع للأفضل لذلك تلجأ لاختيار المعارضة، كما أن الشعب التونسي يبدو أنه عاقب لدرجة ما «الترويك»، بسبب الفشل في تحقيق المطالب خصوصا الاجتماعية.

المهم ليس في النتائج بل ما بعد النتائج، فهل تتحمل التكتيكات السياسية مسؤوليتها التامة لاستمرار قاطرة الدولة التونسية الجديدة نحو الأمن والأمان وبما يعود بالفائدة على الشعب التونسي؟
انه بقدر ما أثلجت صدورنا التجربة التونسية مقارنة مع غيرها من دول «الربيع العربي» وبقية الدول العربية الأخرى، نتخوف من مرحلة صعبة جدا قد تواجهها تونس، وخصوصا إن سقطت الأحزاب في وباء تصفية الحسابات السياسية من خلال استعراض العضلات بنتائج لم تعطي الأغلبية المطلقة لأي طرف.

الشعب التونسي اختار وعلى الذين جرى اختيارهم أن يكونوا في مستوى وعودهم وإلا سيكون مصيرهم خارج الصندوق في الاستحقاقات القادمة، و على الجهات التي أخفقت أن تواصل نضالها الديمقراطي، وبين كل ذلك يجب أن يستمر الفعل الديمقراطي وفق رؤى ناضجة تخدم البلاد والعباد.

و هل تونس تصنع الاستثناء بين دول الربيع العربي، و كيف تفسرون انهزام التيار الإسلامي ممثلا في النهضة؟

بلا شك أن تونس مازالت لحد اللحظة تصنع الاستثناء بين دول ما سمي بـ«الربيع العربي» التي غرقت في حروب دموية وصراعات مختلفة، ولكن هذا الاستثناء لا يؤتمن، فالمتربصون كثيرون والتجربة تحفها المخاطر من كل جانب، والسياسيون يرقصون على رؤوس الأفاعي.
أما ما سميتوه بانهزام التيار الإسلامي ممثلا في حركة النهضة، فأعتقد أن الأمر لم يصل لهذا الوصف، فحركة النهضة تحتل المرتبة الثانية وبفارق ضئيل عن حركة نداء تونس، وهذا مؤشر يدفع النهضة إلى مراجعة تجربتها في الحكم، فأكيد توجد أخطاء من طرفها، كما ستأتي أخطاء من طرف الأحزاب الأخرى، فالوضع في تونس صعب ويحتاج إلى تكتل الجميع من أجل الصالح العام بلا حساسيات ولا تصفية للحسابات لأن ذلك سيكون على حساب مصير الدولة التونسية.

كيف تصورون الحكومة التونسية المقبلة وأيضا الانتخابات الرئاسية؟
الأمر يتوقف على التحالفات ونتائج الرئاسيات، وتوجد ثلاثة احتمالات:

- الأول: تحالف النهضة والنداء والاتفاق على رئيس توافقي يجمع البيت السياسي التونسي.
- الثاني: القطيعة بين النداء والنهضة، وهذه



تونس
بحاجة إلى
الجميع بلا
حساسيات
ولا تصفية
لحسابات